بالافادة الاترى انه لو جعلت اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل

اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشبع

ما دام با جلس فلم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الا

فعال الصرفة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة

فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى فى زمان

الحال مثل ليس زيد قائما اى الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفي

مضمون المضمون مطلقا ولذلك تقييد تارة بزمان الحال كما تقول ليس

زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان

اخبار ما اى المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو

مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ

ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم

نفي المحذور عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض

ما يقتضى تقديمها عليها امر كان ما كان او تاخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى

وان اريد به نفي المحذور عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا

اذا لم يمنع مانع من التقديم فربما يجب ان يكون واجبا كالمثال المذكور و

هى اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى فى تقديم اخبارها عليها اى على تلك

الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهى

على الافعال من كان الى راح وهى احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب

على الافعال الناقصة وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهى التى فى اوله

النفي ما نحو او له كلمة ما ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلا

متناع تقديم ما فى حيز النفي عليها لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية

فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا

ثابتا لا بن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا لهم من جانب لا من جانب

الجمهور كما تقتضى باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك

الخلاف منه فى غير دام لان ادات النفي لما دخلت على الفعل الذى معناه

النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز

النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم

مع بعض فان الافعال هنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى

اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكو فيون

وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول

النفي عليه فالبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء

على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى

حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب

على المصنف ان يجعل ما زال واخواتها النافية من القسم المختلف فيه لوقوع

الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اى فعل وضع

Copyright © King Saud University